إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الإندماج في الاقتصاد العالمي
– بين الفرص والتحديات–

The Gulf Cooperation Council economics within the global economic integration
-Between opportunities and challenges-

زهية لموشي[1]*، إلهام نايلي[2]، سعيدة حركات[3]

[1] جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقي - (الجزائر)، lemouchi.zahia@univ-oeb.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدى- أم البواقي - (الجزائر)، naili.ilham@univ-oeb.dz

[3] جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقي - (الجزائر)، harket.saida@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/19 تاريخ القبول: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي و ما يتيحه هذا الاندماج من فرص و ما يطرحه من تحديات، و تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام فى مجال التكامل الاقتصادي، والذى يعد من أهم التوجهات الفعالة لتحقيق العديد من المزايا الاقتصادية في ظل الإندماج العالمي .

و لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها أن الاندماج في الاقتصاد العالمي لهذه الدول سيسمح لها بتعديل الهياكل و البنى الحالية للانتاج و التجارة و الاستثمار باتجاه التنسيق و التخصص أكثر مما هو مجرد توسع بسيط فى مجال التجارة البينية الداخلية ضمن نطاق البنية الاقتصادية القائمة . و ذلك من أجل بلوغ مستوى أعلى للنمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمنطقة.

كلمات مفتاحية: اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، إقتصاد عالمي، إنفتاح تجاري، إستثمار أجنبي.

تصنيفات JEL : F02، F15، F43

Abstract:

This research aims to highlight the reality of the Gulf Cooperation Council economics in the light of global economic integration and the opportunities and challenges it poses, and the experience of the GCC countries is one of the most interesting experiences in the field of regional integration.

Through this research we have reached a number of conclusions, the most important of which is that integration into the global economy of these countries will allow them to modify the current structures of production, trade and investment towards coordination and specialization rather than just a simple expansion in the field of internal bilateral trade within the scope of the existing economic structure. This is in order to achieve a higher level of growth in the region.

Keywords: GCC economies,global economy,trade openness,foreign investment.

JEL Classification Codes: F02, F15, F43

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

شهدت مسيرة التعاون العربي بروز منظمة جديدة داخل كيان التعاون الإقليمى العربي، وذلك لدى الإعلان في 14 فبراير 1981 عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظرا لأهمية هذه التجربة ليس فقط في كونها محور إهتمام البحث الجارى، وإنما لكونها تبلور مجموعة من الإنعكاسات بعيدة الأثر على مسيرة التعاون الإنمائى للدول العربية والدول النامية بشكل عام، خاصة في خضم ما يحدث على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات وتطورات ناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، والعولمة، لذلك فقد أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمى أكثر تعقيدا وتنافسية، حيث أسهمت العولمة بشكل كبير في توحيد أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وسلوكاتهم، وكذلك توحيد العملية الإنتاجية. كما أنها لا تزال تزيل الحواجز السياسية، والاقتصادية والتكنولوجية وتسهم في الابتكارات والتجديد، ومن الأجل الحصول على ميزة تنافسية في سوق عالمى دائم التغير والتنافس تم تطبيق العديد من الاستراتيجيات حول العالم. ويعتبر التكامل الاقتصادي الاقليمى الذى تسعى دول الخليج العربي لتجسيده هو واحد من هذه التوجهات الفعالة التي يمكن توظيفها لتحقيق الميزة التنافسة والرفاهية الاقتصادية لشعوبها، كما انه قد يحقق العديد من المزايا الاقتصادية لذلك سيتم التطرق أولا مفهوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثم إلى واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى وكذا توضيح المؤشرات الدالة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وبعدها سنتطرق إلى أهم الفرص والتحديات التي يفرضها هذا الاندماج على هذه الاقتصاديات .

- **إشكالية البحث :** على ضوء ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا حول :

ما هو واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى ضمن الإندماج الاقتصادي العالمي بين ما يتيحه ذلك من فرص وما يفرضه من تحديات ؟

- **فرضيات البحث :** اعتمدنا في بحثنا هذا على الفرضيات التالية :
- ساهم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم النمو الاقتصادي بالمنطقة ؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي يساعد على زيادة تدفقات التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية ؛
- لفرص وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي دور مهم في تحقيق أهداف التنمية بالمنطقة .

1- أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

1- التعرف على الواقع الحالى لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

2- توضيح وتحليل لأهم مؤشرات إندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي

3- تسليط الضوء على التفاعلية بين اقتصاديات دول مجلس التعاون والاقتصاد العالمي في ظل التحديات والفرص

- **منهج البحث :** تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها، ومن ثم تقييمها بالاعتماد على البيانات الواردة في الدراسات والتقارير الصادرة من طرف

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى كما قد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي تضمنت العديد من الكتب والبحوث والتقارير والمؤتمرات التي تناولت هذا المجال من البحث .

2. الإيطار المفاهيمي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي :

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول النامية التي تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة شعوبها. ولقد أدركت هذه الدول منذ فترة ليست بالقصيرة حقيقة هذا التطور العالمي، فقامت بانشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيمانا منها بضرورة التكامل الاقليمي وبأنه لا مكان للكيانات الصغيرة في العالم المعاصر وحتى تتمكن من التعامل كمجموعة مع التكتلات الاقليمية والعالمية بشكل أفضل من التعامل معها بشكل مفرد، وسنتطرق فيما يلي إلى :

1.2 تعريف مجلس التعاون الخليجي :

تعددت التعاريف الخاصة بمجلس التعاون الخليجى، حيث أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، شأنه شأن المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التي شملتها أهدافه، فيعرفه بعضهم بأنه : " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة متشابهة، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لمختلف المجالات ".(رجب يحي حلمي، 1983، ص 91)

كما يرى بعض الإختصاصيين أن مجلس التعاون بدوله الست : " يعد منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة على الرغم من مقولة بعضهم بان الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة إقليما بالمفهومين الجغرافي والقانوني ". (نايف على عبيد، 1998، ص 151)

ويؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجى هو : " منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية و هي : العنصر الدولي، عنصر الرضا، و عنصر الدوام و الاستقرار، و عنصر الإرادة الذاتية " . (عطية حسن أفندي عطية، 1989، ص 23)

و بعد مؤتمر القمة الذى عقد في الكويت سنة 1985 و الذى يرى بأن المجلس ذو صيغة تعاونية فقط و هو عبارة عن " صيغة تعاون بين ست دول تتشابه في أنظمتها واقتصاداتها وجغرافيتها، و تترابط في مصيرها، وفي مستقبلها، فالمجلس ليس تجمعا و لا حلفا، وإنما إطار تعاونى يعتمد على التنسيق الإقتصادى و التعاون الدفاعى والتقريب السياسى ". (عبد الله فهد النفيسي، 1983، ص 18)

والجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين والقائمين بالمجلس، و إن كان أصحاب الاختصاص في القانون الدولي يجمعون تقريبا على أن مجلس التعاون له صفات " منظمة دولية إقليمية "، إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى، و هي أنه محدود العضوية .

2.2 واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي :

إذا كان الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون قد منحها منذ القدم أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم عبر مختلف الأزمان، فإن اكتشاف النفط و الغاز قد أضاف لهذه الأهمية بعدا استثنائيا، حيث أصبحت دول المجلس محور الارتكاز العالمي في أسواق الطاقة، و تضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية و المالية و التجارية، لذلك فلا بد من تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول و كذا التطرق لواقع و وضعية قطاعاتها سواءا التعدينية و غير التعدينية و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال :

1.2.2- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 2009 إلى 2017

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون و في حجم القوى العاملة، و التطورات الاقتصادية المتتالية قد اسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1.4 تريليون دولار خلال سنة 2011، مقابل 1.1 تريليون دولار سنة 2010 و بمعدل نمو قدره 27 % خلال عام واحد

الشكل رقم (01) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009 إلى 2017

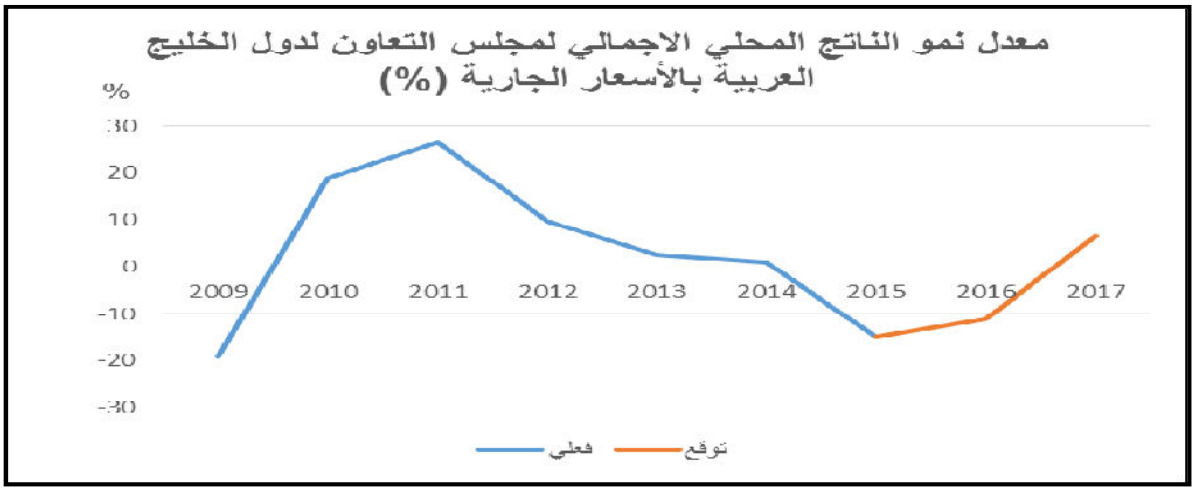

المصدر : (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016، ص 2)

و لقد تواصلت الزيادة في الناتج المحلي ليبلغ 1.1 تريليون دولار سنة 2010، ليرتفع الى 1.4 تريليون دولار سنة 2011، أي أن الناتج المحلي الاجمالي زاد بنسبة 626 % في سنة 2011 عن مستواه في سنة 1983، و بنسبة زيادة قدرها 311 % عن مستواه في سنة 2000 (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2012، ص 63)، وإن كان سنة 2009 قد شهد انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.1 تريليون دولار،و انخفض سنة 2009 إلى 911.4 مليار دولار و ذلك بسبب الأزمة العالمية إلا أنه قد عاد و اتخذ إتجاها تصاعديا في سنة 2010 حيث بلغ 1.1 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب 21 % عن مستواه في 2009 و واصل إرتفاعه ليبلغ بالتقريب 1.4 ترليون دولار في سنة 2011 .

و قد أشار المركز الاحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11 % سنة 2016 و ذلك بصورة أقل سنة 2015 و البالغ 15% تقريبا . و يتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط . حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين سنتي 2014 و 2015 بنسبة 50% تقريبا (من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل) . كما أنه إستمر في التراجع بنسبة 17% بين سنتي 2015 و 2016 ليصل إلى 41 دولار للبرميل . وحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية. فمن المحتمل أن يتحسن سعر النفط بعد سنة 2017 بنسبة 16 % عن مستواه في سنة 2016 مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون إلى 6.6% في سنة 2017 .

2.2.2- تطور نمو الناتج المحلي في القطاع غير النفطي خلال الفترة (2009 – 2017):

و في المقابل، من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط، حيث أشارت توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى ان القطاع غير النفطي ينمو بمعدل 3.5% و 3.9%، في سنتي 2016 و 2017 على التوالي، و هي معدلات أقل من متوسط النمو الذى تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011 إلى 2015 و البالغ 5.6%، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون . و من المتوقع أن تقود قطاعات البناء و التشييد و النقل و التخزين و المواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في سنتي 2016 و 2017

الشكل رقم (02) : تطور معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج خلال الفترة من 2009 إلى 2017

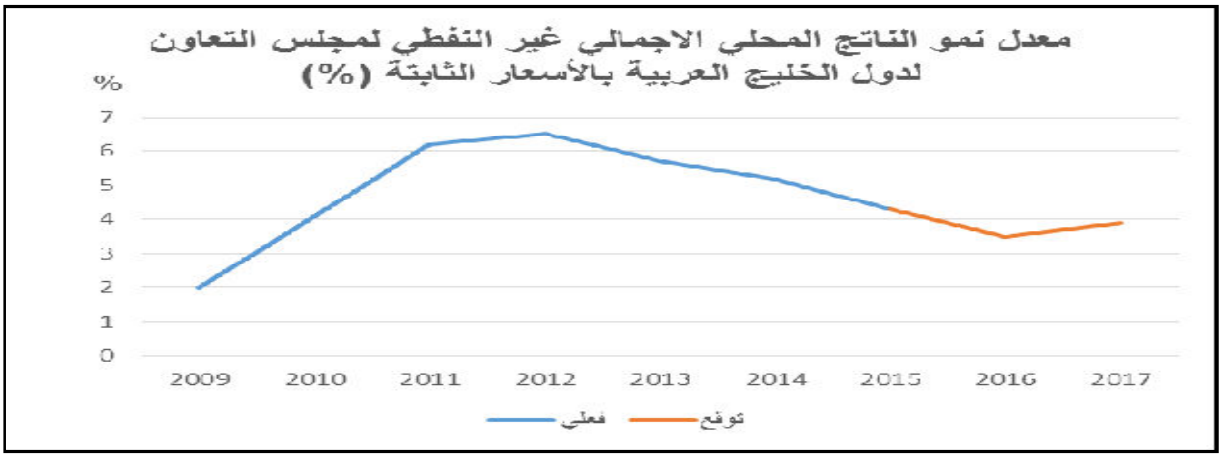

المصدر : (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2016، ص2)

3.2.2- تركيب إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون :

تتميز إقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها المفرط على قطاع النفط و التعدين، و يظهر ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلى مقارنة بباقي القطاعات . و سنحاول تبيان نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس من خلال الشكل الموالى :

الشكل رقم (03) : توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2017

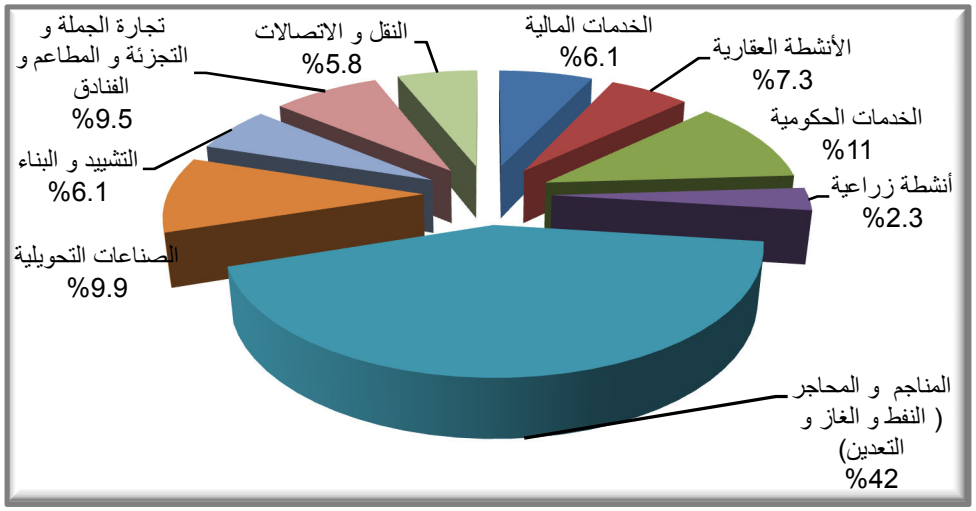

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2018، ص 109)

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع (النفط و التعدين و الغاز) على نسبة معتبرة في تكوين إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة مساهمته 42 % خلال سنة 2017، و هو ما جعل قطاع النفط و التعدين يحتل المرتبة الأولى في تكوين إجمالي الناتج المحلي، أما فيما يتعلق بباقي القطاعات فإنها هي الأخرى بقيت تساهم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج المحلي، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية 10 % خلال هذه السنة، رغم أنه يعد من القطاعات التي يتوقع أن تحدث تغيرا في هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون و تخفض العبء عن قطاع النفط و التعدين في تمويل التنمية و تكوين الناتج المحلي، ثم تأتي مساهمة كل من تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق، ثم قطاع التشييد و البناء بنسب قدرت على التوالي 9.5 % و 6.1 % على التوالي، بينما نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب إذ أنها لم تتجاوز 2.3 % خلال هذه السنة، مما يدل على أن هذا القطاع لا زال لم يواكب متطلبات التنمية و لم يؤدي الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء بالمنطقة، و يرجع السبب في ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون يعد منطقة غير مناسبة للانتاج الزراعي حيث تتميز تلك المنطقة بندرة المطر و الحرارة المرتفعة للجو .

3. مؤشرات الإندماج في الاقتصاد العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي :

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليست ظاهرة حديثة و إنما هي عملية مستمرة على المستويات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية متعددة، إلا أنها برزت حديثا كظاهرة بسبب الثورة المعلوماتية وما أحدثته من قدرة على تسريع و تيرة الاتصالات و العلاقات الاقتصادية . و القدرة على قياس مدى تفاعل مجتمعات دول مجلس التعاون مع العالم من حولها، و كيف يمكن لهذه الدول أن تجعل إندماجها العالمي أو تفاعلها العالمي عامل دفع بدلا أن يكون معوقا لمسيرتها التنموية، و سنتناول في هذا الشأن بعض المؤشرات التي تمكن من قياس ذلك و سيتم التركيز على المؤشرين الرئيسين هما حجم التجارة الخارجية نسبة إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع و حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة .

1.3 التجارة الخارجية

يعد إقتصاد دول مجلس التعاون إقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى، فغالبا مايتم قياس أهمية قطاع التجارة التجارة الخارجية في أي إقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجارى على العالم الخارجي [*]، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى عمق اعتماد الاقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول منها على حاجته من السلع سواءا كانت استهلاكية أو استثمارية . كما يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر الى ضعف الناتج المحلى الاجمالى حيث يمثل في هذه الحالة بالنسبة لدول المجلس إنكشافا تجاريا ناتج بالأساس من تصدير النفط الخام و بعض السلع المصنعة، مقابل استراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية و الاستهلاكية، و هو يبين في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلى للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، و السياسات التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و غيرها .

الجدول رقم (01) : درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 2004 - 2017

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	1.26	1.24	0.47	0.79	0.81	**0.70**
2005	1.23	1.30	0.49	0.76	0.78	**0.66**
2006	1.18	1.38	0.57	0.82	0.83	**0.72**
2007	1.23	1.25	0.54	0.82	0.82	**0.71**
2008	1.24	1.19	0.55	0.83	0.90	**0.69**
2009	1.39	1.26	0.61	0.84	0.90	**0.76**
2010	1.22	1.28	0.68	0.88	0.82	**0.70**
2011	1.28	1.35	0.77	0.91	0.77	**0.80**
2012	0.82	1.52	0.78	0.88	0.83	**0.57**
2013	0.86	1.45	0.84	0.97	0.81	**0.57**
2014	1.00	1.39	0.89	0.99	0.82	**0.76**
2015	0.95	1.04	0.76	0.94	0.74	**0.68**
2016	0.98	1.21	0.78	0.95	0.77	**0.68**
2017	**1.07**	**1.28**	**0.83**	**0.97**	**0.78**	**0.53**

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على : (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2018، ص ص 70- 83)

توضح بيانات الجدول رقم (01) أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي عالية جدا، و خاصة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول النامية أو الدول الصناعية، إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجي لا يعنى توجها واضحا نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاها مستمرا في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضا في العوائق التجارية المحلية و الخارجية .

[*] درجة الإنفتاح (الانكشاف) التجارى لدول مجلس التعاون الخليجى على العالم الخارجى (%) تساوى نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى في ارتفاع لجميع دول المجلس، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط درجات انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج قد تراوحت مابين (1.27) في البحرين و (0.55) في السعودية كمتوسط خلال المدة 2004 – 2010، و هو ما يوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى، إذ يبين أهمية مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجى .

و بما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام و البتروكيماويات و بعض المواد الأولية، و من خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجارى في الجدول أعلاه يتبين أن هناك انخفاضا في القيمة المضافة، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الانتاجية في رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالى، فضلا عن تقلب الايرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد، مما يبين انخفاض معدلات التبادل التجارى لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجاريا بشكل رئيسى

أما خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2017 فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجارى الى الارتفاع – باستثناء البحرين - ، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالى قد اتجهت الى الارتفاع، مما يؤكد استمرار و تزايد اعتماد اقتصاديات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الانتاجى و عدم تنوعه . و لاشك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجارى خلال المدة من 2011 – 2017 إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية، التي تدفع إلى ارتفاع مستوى الاستيراد، و هذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الانتاجى، حيث الاعتماد بشكل كبير على سلعة تصديرية واحدة و هي النفط، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة.

ونستخلص مما سبق أن اختلال الهيكل الانتاجى في دول المجلس و الاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجارى ومستوى انفتاحها على العالم الخارجي وكذا مدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، إذ يتبين جليا دور التجارة الخارجية في سد فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الإنتاج المختلفة باستثناء النفط .

2.3 الاستثمارات الأجنبية

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي و اتجاهه نحو الإندماج العالمي، إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة و يمثل توجها واضحا تجاه الانفتاح و العولمة، حيث أن الزيادة في حجم السوق جنبا الى جنب، مع مبادرة التكامل الإقليمى، يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و ذلك فقط في البلدان التي تقع ضمن اتفاق التكامل الاقليمى، و التي تقدم بيئة شاملة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (Blomstrom .M, 2003 , p 172)، وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 1976- 2017 من خلال الجدول رقم

(03) يمكن ملاحظة وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، و يعود ذلك إلى التوسع في زيادة الاستثمار في الأنشطة البترولية أو الغازية أو تشييدية ليس لها صفة الاستمرارية و على ضوء ذلك يمكن الاستنتاج من بيانات الجدول بأن بيئة دول مجلس التعاون الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو على الأقل بصورة مستقرة و هو ما يوضح اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي .

كما تشكل الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، و تسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها و للأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الإقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الإدارة و التنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الاقتصادي و الانتاجية . (نوازد عبد الرحمان الهيثى، 2019، ص 54)أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1976 – 2017) فقد بلغ إجمالها نحو 265 مليار دولار. و قد مثلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية نحو 43.3 % من مجموع الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 28.5 % تليها دولة قطر بنسبة 12.1 %، فمملكة البحرين بنسبة 8.8 % ثم سلطنة عمان بنسبة 6.1 % و أخيرا دولة الكويت بنسبة 1.2 %، و ذلك كما يتضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم(02) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1976-2017)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	114.7	% 43.3
الإمارات العربية المتحدة	75.4	% 28.5
قطر	31.9	% 12.1
مملكة البحرين	23.2	% 8.8
سلطنة عمان	16.3	% 6.1
الكويت	3.1	% 1.2
إجمالى التدفقات لدول المجلس	264.6	%100

المصدر: (نوازد عبد الرحمان الهيثى، 2019، ص 54)

و لقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبيرة للعمالة الأجنبية، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية، التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة، و خاصة مجال التنمية البشرية .

- **التعريفة الجمركية :**

التعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون و التي تتفاوت بين 4% و 20 % و التي إنخفضت إلى ما بين 5 % و 10% في ظل الاتحاد الجمركي الذى تمت الموافقة عليه في سنة 2002 . فهذه التعرفة تعتبر منخفضة مقارنة

بالتعرفة السائدة في بقية دول العالم خاصة الدول النامية منها، وهذا طبعا يساعد على سهولة حركة السلع و الخدمات من و إلى المنطقة .

- **الإعتماد على العمالة الأجنبية :**

نتيجة لصغر حجم سكان دول المجلس، فإن هذه الدول ظلت دائما معتمدة على العمالة المهاجرة من الدول العربية و غير العربية لتلبية حاجاتها من المهارات المختلفة، و تشير أحدث الارقام المتوفرة إلى أن العمالة الوافدة في دول المجلس تمثل أكثر من 72 %من إجمالى العمالة، و تساوى حوالى 95 % من العمالة في القطاع الخاص

4. الفرص و التحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على إقتصاديات دول مجلس التعاون

يتضح مما سبق أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى هي على درجة كبيرة من الاندماج في الاقتصاد العالمى. و لكن الاندماج في الاقتصاد العالمى و الاستفادة من هذا الاندماج أمران مختلفان، مما يحتم علينا أن نتساءل عن مدى تمكن هذه الدول عبر السنوات الماضية من الاستفادة من اندماجها العالمى في تحقيق أهدافها التنموية و على رأسها : بناء الانسان المنتج و تنويع مصادر دخلها ليصبح نموها ذاتيا و غير متذبذب . و أن تتمكن من تعظيم منافعها في اندماجها في الاقتصاد العالمى و ذلك في ظل ما يتيحه هذا الاندماج من فرص و ما يفرضه من تحديات خاصة في ظل المتغيرات الجارية إقليميا و دوليا و هذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلى:

1.4 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا خلال الفترة (2019-2020) ، حيث يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات تدور حول 3.3 في المائة خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع 3.6 في المائة للمستوى المسجل عام . 2018 كما يتوقع أن تتأثر الدول مجلس التعاون الخليجي بهذه التطورات التي ستؤثر على مستويات الطلب الخارجي (صندوق النقد العربي، 2019، ص 10)، فالأصعب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراريته و الحفاظ عليه، و هذا صحيح بالنسبة الى الدول مجلس التعاون الخليجى التي حققت نموا اقتصاديا مرتفعا حتى سنة 2014 بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، و لكن هذه الدول حققت معدلات نمو منخفضة في السنتين الأخيرتين. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولى الى أن دول مجلس التعاون و غيرها من الدول المنتجة للنفط حدث فيها تراجع في نمو دخل الفرد الحقيقى فيها خلال هذه الفترة الأخيرة و حققت نموا متواضعا عن ما كانت تحققه سابقا، الأمر الذى كان له كبير الأثر في الأداء الاقتصادي الضعيف لما يعرف بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة المذكورة، ونتيجة لارتباط دول هذه المنطقة بالاقتصادات النفطية .و بالرغم من أن آفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأنها موجبة، إلا أنها تتأثر بالتطورات العالمية و الإقليمية، و لايزال النمو إيجابيا في هذه الدول برغم تباطؤ و تيرته مقارنة بمعدلاته التي كانت قوية للغاية في 2010 – 2011، و من المتوقع أن يظل يحظى بدعم جيد في الفترة المقبلة بفضل ارتفاع مستوى الثقة و بدء تنفيذ مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية، و لا يزال مسار أسعار النفط هو المصدر الرئيسي لعدم اليقين في المنطقة، و إن كانت بلدانها ستتأثر أيضا بالتقلب المتزايد في أسواق المال العالمية و اتساع نطاق الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 3).و يتوقع تزايد بطء النمو على

مستوى المنطقة سنة 2013 و 2014، كذلك يتوقع اتساع إجمالى الناتج المحلى الحقيقي بنسبة 3.7 % مع توقع أن يكون النمو أضعف سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 في خمسة من بلدان المجلس، و من المتوقع أن تشهد الكويت و المملكة العربية السعودية تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي، إذ قاما هذان البلدان بتقليص إنتاجهما النفطي في مطلع سنة 2013.كما يتوقع في ظل نمو الاقتصاد غير النفطى المطرد نمو إجمالى الناتج المحلى الكلى بما يزيد قليلا عن 4 %. مما يؤدى إلى تزايد فرص العمل بدرجة كبيرة. و يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن معدل النمو الاقتصادي قد إرتفع إلى 2.01% في 2019، مقارنة بنحو 2% العام الماضي، قبل أن تتسارع وتيرته ليصل إلى 3.4% في 2020، ويستقر عند 2.7% في 2021. ورغم الإشادة بالإصلاحات الجارية من أجل تحسين بيئة الأعمال في المنطقة، ألا أنه يرى أن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، يتطلب من دول الخليج الاستمرار في مساندة تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وتنويع النشاط الاقتصادي، والنهوض بخلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص، لاسيما للنساء والشباب.

الجدول رقم (03) : آفاق تطور معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	معدل النمو الاقتصادي	
	عام 2019	عام 2020
البحرين	% 2	% 2.2
الكويت	% 1.6	% 3
عُمان	% 1.2	% 6
قطر	% 3	% 3.2
السعودية	% 1.7	% 3
الإمارات	% 2.6	% 3

Source : http://mubasher.aljazeera.net/news/consulté le : 04/09/2020

2.4 التجارة :

اقتصادات مجلس التعاون الخليجى هي اقتصادات صغيرة و منفتحة على العالم الخارجى حتى قبل الحقبة النفطية، و هذا عندما كانت هذه الاقتصادات تعتمد على تجارة الؤلؤ و الذى كان يباع في الدول المجاورة كالهند و غيرها من الدول من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية في تلك الفترة . و مع اكتشاف النفط و تراكم ايراداته النفطية تعمق انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمى و زاد حجم التجارة و تنوعها مع العالم الخارجي، حيث أصبحت هذه الدول تصدر نفطها مقابل استيراد حاجاتها من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية و الوسيطية و استيراد العمالة، ذلك بالإضافة إلى تصدير الفوائض النفطية إلى أسواق المال العالمية و غيرها من صور الاندماج. و كان من المتوقع أن يؤدى تحرير تجارة هذه الدول و زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمى الى تحقيق عدة مكاسب، خاصة إذا توفر الإطار المؤسسى الصحيح و السياسات الفعالة، ينتج عنها نمو اقتصادي ذاتى مرتكز على عنصر بشري منتج و هيكل اقتصادي متنوع . ومن هذه المكاسب توفير الأسواق لمنتجات دول مجلس التعاون كالنفط الخام و الغاز و الصناعات القائمة عليهما، حيث تمتع هذه الدول بميزة نسبية في انتاجها، و تعريض المنتجات المحلية لدرجة من المنافسة من المنتجات العالمية الأمر الذى يساعد

على الارتقاء بإنتاجية هذه المنتجات المحلية و جودتها و تقليل أسعارها، و تظهر أهمية الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال :

أ - الاتجاهات الرئيسية للمبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي: نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن أغلب المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو الدول الصناعية بنسبة 32% كمتوسط إجمالي من حجم المبادلات التجارية و ذلك لكل من دول (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان) حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لوحده نحو 18.9 % من إجمالي المبادلات التجارية و كما يبدو واضحا أن أغلب هذه المبادلات التجارية هي عبارة عن صادرات سلعية من النفط و الغاز و التي تتجه للشريك التجاري الرئيسي الممثل بالدول الصناعية، المستهلك الأكبر لهذه الصادرات. بالإضافة أن أغلب وارداتها من هذه الدول خاصة فيما يخص السلع المصنعة .أما فيما يخص نسبة حجم المبادلات التجارية لدول المجلس إلى الدول النامية فقد قدر بحوالي 15.6% من إجمالي حجم المبادلات، و يمكن تفسير هذه الأهمية لحجم المبادلات بتزايد الصادرات من النفط الخام و الغاز و المواد البتر وكيماوية إلى الدول النامية لا سيما الدول الآسيوية حديثة التصنيع. و يؤكد ذلك تقرير أعدته شركة شل النفطية، و الذي يشير إلى التزايد المستمر لاستهلاك النفط الخام في آسيا، كما يؤكد التقرير نفسه أن هذا الاستهلاك سيتضاعف مرتين خلال العشرين سنة القادمة مما يشير إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية من دول مجلس التعاون من أجل تلبية الطلب المتزايد عليه .

كما تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية بين دول المجلس ما يقارب 12 % من حجم المبادلات التجارية الإجمالية، و هي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع النسب التي يتم تبدلها مع الدول الصناعية و الدول الآسيوية النامية و هذا ما يعكس توجه اقتصاديات هذه الدول نحو الخارج أو ما يعرف بالانفتاح التجاري نحو الخارج.

الشكل رقم(04): حجم المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون واتجاهاتها الرئيسية لسنة 2018

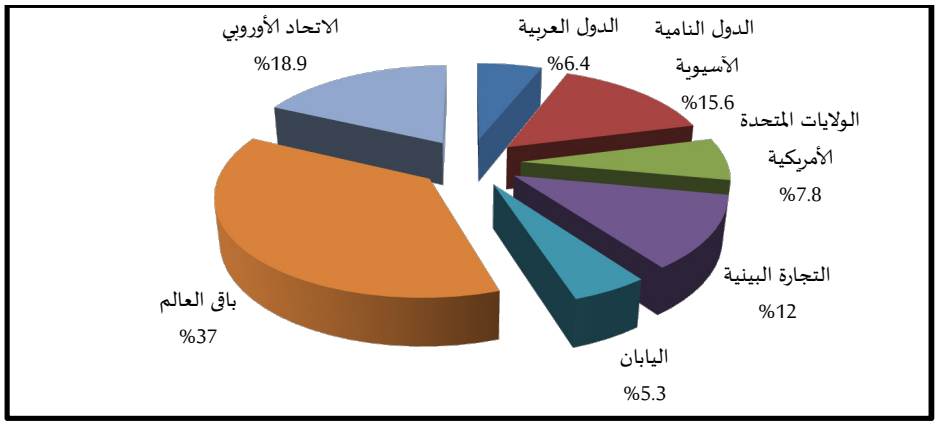

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2019، ص 125)

ب - الصادرات السلعية:

تعد صادرات النفط الخام المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس، كون أن الإيرادات

المتأتية من هذه الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس إذ أن زيادة عوائد الصادرات النفطية تساعد على رفع مستوى الاسترشاد لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، إذ تمثل الصادرات النفطية المرتكز الاساسى لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هيكل الإنتاج، و خلق فرص العمل و إصلاح العجز في الميزان التجاري، و جذب الاستثمارات الأجنبية. (أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي، 2008، ص 62)

الشكل رقم (05): الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2018

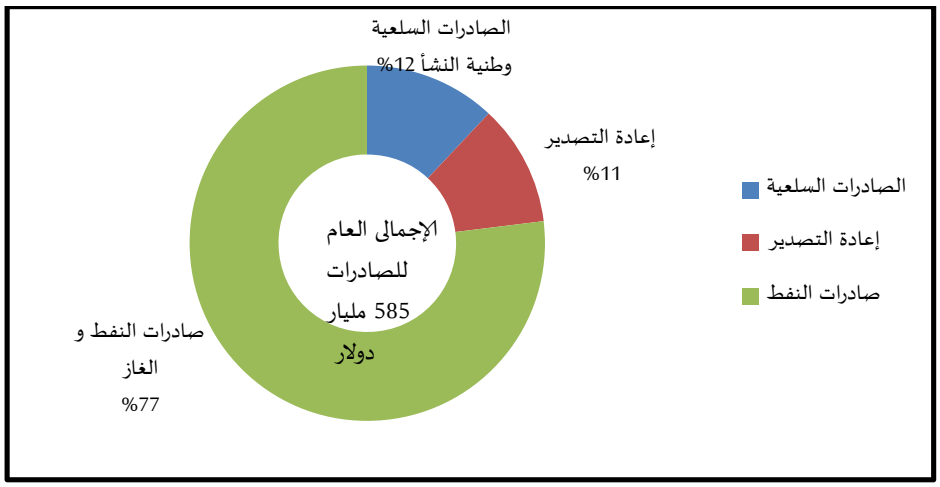

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2019، ص 104)

فارتفاع نسبة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي و إن كانت تدل على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي و بالتالى تأثيرها إيجابيا على نمو الإنتاج و الانتاجية و زيادة الدخل الفردي و نمو اقتصاديات هذه الدول بصورة أسرع من الدول التي تعتمد على أسواقها الداخلية . (بكادى مسعود، 2015، ص 128)، ولا شك أن دول المنطقة قد حققت مكاسب كثيرة من اندامجها في الاقتصاد العالمى سواء من حيث توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع و الخدمات كما ذكرنا سابقا. و هذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، غير أن المتأمل لحقيقة هذه الاقتصادات يدرك أن جهود التنمية التي استغرقت أكثر من ربع قرن لم تحقق الأهداف الفعلية للتنمية في هذه الدول، و من أهمها بناء الإنسان المنتج وتنويع مصادر الدخل للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. فالنمو الاقتصادي الذى حققته هذه الدول اتصف بالاعتماد على النفط و تذبذبات إيراداته نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط. بالإضافة إلى هذا التذبذب في أسعار النفط، عانت هذه الدول من تراجع نصيبها من الانتاج العالمى للنفط بحوالى 50 %، و لقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو السريع في انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط و الغاز الطبيعي غير التقليديين من (تكوينات صخرية)، و من المحتمل أن تستمر طفرة الطاقة في الفترة القادمة، و إن كانت أجواء عدم اليقين بشأن نتائجها كثيفة، و قد تكون انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية كبيرة، فبينما واجهت أسواق النفط ضائقة مؤخرا نتيجة لانخفاض الاسعار فمن المحتمل أن تواجه دول مجلس التعاون المنتجة للنفط عرضا مفرطا

في السوق على امتداد السنوات القليلة القادمة، حيث تشير توقعات وكالة معلومات الطاقة (EIA) خلال المدى المتوسط للفترة (2004- 2018)، إلى ارتفاع انتاج النفط و الغاز الطبيعي من مصادر غير تقليدية بمقدار 15 % أخرى على امتداد الخمس سنوات القادمة . (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 7) و بالإضافة إلى ذلك إخفاق السياسات التنموية و عدم توفر المؤسسات الفعالة، قد أدت جميعها الى اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر للدخل و الانتاج و الايرادات و الصادرات، في الوقت الذى كان فيه تنويع الصادرات في دول شرق آسيا نحو السلع المصنعة هو المحرك الأساسى لنمو صادراتها و نموها الاقتصادي الذاتى، و استطاعت الدول المسماة بنمور آسيا أن ترفع حجم صادرتها الصناعية بأربعة أضعاف معدل نمو الصادرات الصناعية لليابان. و حققت بقية دول آسيا (ماليزيا، أندونوسيا، و تايلاند) معدلات قريبة في صادراتها الصناعية .

إذا كيف يمكننا تفسير هذا التفاوت في استفادة كل من دول مجلس التعاون الخليجى و دول شرق آسيا من العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد العالمى في تصحيح هياكلها الانتاجية و تنويع صادراتها إلى بقية الدول، و لا تبقى أسيرة الاعتماد على النفط و حده و ما يمكن أن تتعرض له من تقلبات دائمة و عميقة في معدلات نموها و إخفاقها في تحقيق هياكل متنوعة الانتاج

3.4 الاستثمارات :

حركة رؤوس الأموال أو الاستثمارات هي مؤشر آخر من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمى، و الاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الادارية و التقنيات المتطورة و الأسواق و زيادة الصادرات و الانتاج (Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , 1998 , p 115) . ففي كوريا على سبيل المثال كان نصيب الشركات الأجنبية يتفاوت ما بين 65 % و 73 % من المنتجات الالكترونية و الكهربائية

(R.lipsey , 2000, p 74) غير أنه من الناحية الواقعية، فإن عددا قليلا من الدول النامية استطاعت استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من أهمها : البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، و تايلند . و قد استطاعت الصين في بداية التسعينات أن تنضم إلى أهم 12 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و قد كان حجم هذه الاستثمارات في الصين حوالى 265.7 مليار دولار خلال سنة 1998 وحده . و في منتصف التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بحوالى 1.5 ألف مليار دولار كان نصيب دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منها لا يتجاوز 5 %. و هذا يعنى أن دول مجلس التعاون لم تستطع استقطاب أي نسبة تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنوات باستثناء القطاع النفطى الذى يبقى منفصلا و قليل التأثير في القطاعات الأخرى . بل و الأكثر من ذلك فإن دول المجلس كانت دولا طاردة لرؤوس الأموال، حيث أن أرصدتها المستثمرة في الخارج تقدر في الوقت الحالى بأكثر من 500 مليار دولار، إذا فدول المجلس لم تحقق استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية، و ذلك لعدة أسباب أهمها : القيود الكثيرة على حرية الاستثمار و التملك، و ضعف البنية الأساسية، و عدم استقلالية القضاء و محدودية الفرص الاستثمارية . و لكن و مع هبوط أسعار

النفط سنة 2014، وتحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى عجز في الموازنة العامة، اتجهت تلك الدول لتبني إصلاحات اقتصادية عدة، رغبة منها في تنويع مصادر الدخل، وجذب المستثمرين الأجانب. وجاء أبرز تلك الإصلاحات رفع نسبة تملك الأجانب في الشركات لدى بعض الدول إلى 100 %، وتوفير إقامات مميزة، مع إتاحة أنشطة اقتصادية للأجانب، وتذليل العقبات التي تواجههم.وبدعم من تلك الإصلاحات ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 بنسبة 4.97 %عند 17.38 مليار دولار، مقارنة بـ16.55 مليار دولار في عام 2017.

الجدول رقم(03) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2018

الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 (القيمة بالمليار دولار)			
	2018	2017	التغيير %
السعودية	3.21	1.42	126.06
الإمارات	10.39	10.35	0.39
قطر	-2.19	0.986	-322.11
الكويت	0.346	0.348	-0.57
البحرين	1.52	1.43	6.29
سلطنة عمان	4.1	2.02	102.97
الإجمالي	17.376	16.554	4.97
الأرقام معتمدة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)			صحة مصر

Source : https://www.mubasher.info/news/3497947/ consulté le : 04/09/2020

و قد حققت المملكة العربية السعودية أكبر معدل نمو في الاستثمار الأجنبي الداخل بنسبة 126.06 %، بينما سجلت الكويت انخفاضاً بـ0.57 %، فيما شهدت قطر تخارجاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بها.و استحوذت دول الخليج على 635 مشروعاً جديداً سنة 2018، تخص 525 شركة، بتكلفة استثمارية 51.6 مليار دولار؛ إذ وفرت تلك المشروعات 60 ألف فرصة عمل جديدة، واستحوذت الإمارات على 43.2 %من تلك المشروعات؛ وفق التقرير السنوي لمؤسسة مناخ الاستثمار.

4.4 العمالة :

بعد آخر من أبعاد العولمة هو حركة العمالة بين الدول و التي تحقق مكاسب لكل من دول الارسال و الاستقبال، فهي لها أثر إيجابي على المهاجرين من خلال زيادة مداخليهم و على دولهم من خلال التحويلات، أما دول الاستقبال فإنها تحصل على حاجاتها من المهارات المختلفة و بأجور منخفضة . و تمثل تجربة دول المجلس مثالا صارخا على هذا البعد من أبعاد العولمة . فبعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات تبنت دول المجلس مشاريع تنموية طموحة أهمها , مشاريع البنية الأساسية و ما كان لها أن تتحقق لولا الاعتماد على العمالة الوافدة القادمة من الدول العربية و غير العربية. في الوقت نفسه كانت النظم التعليمية تتوسع بمعدلات عالية، غير أن التوسع في هذه النظم التعليمية لم يكن في إطار رؤية تنموية واضحة و قد تخللته بعض السياسات التي بدأت آثارها السلبية تبرز في سوق العمل، و من هذه السياسات الخاطئة ضمان الوظائف لخريجي الجامعات . فبعد سنة 2000 بدأت دول المجلس تعاني من بطالة متنامية بين أبناء دول مجلس التعاون تقدر بحوالى 475000 أو

3.7 % من إجمالى القوى العاملة في دول تمثل فيها العمالة الوافدة حوالى 72 % من إجمالى العمالة، و حوالى 95 % من العمالة في القطاع الخاص . و ذلك لأن سياسة ضمان الوظائف جعلت الطلبة الجامعيين في مجتمع الوفرة يتجهون إلى الجامعات بحثا عن أي شهادة و بأية طريقة ممكنة، بدلا من أن يحسنو اختيار التخصصات و يكسبوا المهارات و المعرفة ذات الانتاجية العالية. و بالتالى عند تشبع القطاع الحكومى الذى ليس فيه ربط بين الأجر و الانتاجية بخريجي الجامعات، لم يستطع القطاع الخاص لصغر حجمه و اهتمامه بمعايير الانتاجية أن يستقطب هؤلاء الخريجين لأن مهاراتهم و تكوينهم لا يتناسب مع ما هو ممكن في القطاع الخاص، الأمر الذى أدى إلى ظهور هذا النوع من البطالة الهيكلية في السنوات الأخيرة، و حل هذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا العمل على غير جبهة بدءا باصلاح النظام التعليمى، بغلق فجوة الحوافز بين القطاع الحكومى و الخاص، و انتهاءا بتدريب هؤلاء العاطلين على مهارات مطلوبة في القطاع الخاص .

5.4 تعميق التكامل الاقتصادي :

على الرغم من وفرة الاحتياطات النفطية لدى دول مجلس التعاون الخليجى، إلا أن التنمية في هذه الدول مازال يعترضها معوقان أساسيان: و هما ندرة الموارد الأخرى غير النفط الخام و محدودية السوق بسبب صغر الأحجام السكانية لهذه الدول. و من أجل أن تقوم هذه الدول بتحقيق أهدافها التنموية المذكورة سابقا يتحتم عليها أن تصلح من مسارها التنموي في السنوات القادمة و يتأتى ذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي، فبعد أن انتقلت هذه الدول منذ بداية سنة 2003 من منطقة التجارة الحرة، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، عليها الأن التعجيل بتنفيذ المرحلة الأخرى و المضي قدما نحو توحيد العملة الذى تقرر تنفيذه سنة 2010 . و لا شك أن هذا التكامل له مكاسب متعددة أهمها مايلى :

- إن تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يسهل عملية التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية و يقوى الموقف التفاوضي لها، و بالتالى فرص تحقيق المكاسب، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود. (Miles Kahler, 1995 , p 121)
- إن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يحق لها أن تقيم تكتلات إقليمية فيما بينها طالما أنها لا تؤدى إلى زيادة معدل التعرفة الجمركية مع بقية العالم. و هذا بالفعل ماحصل في دول المجلس عندما قررت أن التعرفة الجمركية للاتحاد الجمركى الذى تشكل حديثا ستتفاوت بين 5 % و 10 % و هي معدلات أقل بكثير من متوسط التعرفة التي كانت سائدة قبل تشكيل الاتحاد الجمركى.
- هذا التكامل سيوسع حجم السوق الاقليمى مما سيساعد هذه الدول على الاستفادة من وفورات الحجم و تقليل تكاليف الانتاج و زيادة القدرة التنافسية و استقطاب الاستثمارات الخارجية و عودة رؤوس الأموال المحلية، نظرا لتزايد فرص الاستثمار.

- إن هذا التكامل سيقلل من احتمالات الخلافات و الصراعات بين هذه الدول، و بينها و بين الدول المجاورة، لأن هذا التكامل يوجد تشابكا في المصالح يجعل النزاعات مكلفة جدا .

خاتمة :

بدأت الجهود لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادى عشر سنة 1980، و في القمة الخليجية التي عقدت في ماي 1981 تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فبعد قيامه عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تركز في مجملها على تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة من جهة و ما تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى، ومن خلال الطرح السابق تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطى أي الاعتماد المفرط على قطاع النفط و العمالة الأجنبية، و التبعية الاقتصادية و محدودية الاستثمارات الاجنبية و تسرب رؤوس الأموال الوطنية،
- تعاظم تحديات الأمن الغذائي وضعف حجم الأسواق الداخلية وارتفاع الانفاق الاستهلاكي والانكشاف التجاري الخارجى،
- إن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد من شأنه زيادة حجم السوق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد ويسمح بالاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لمزايا الاستثمار والإنتاج الكبير الذى يعنى انخفاض تكاليف الانتاج ويلاحظ بأن وفورات الحجم تنتج عن تخصيص العمالة واستخدام الماكنات والوسائل التكنولوجية الحديثة وترشيد تخصيص الموارد
- لقد حققت دول المنطقة مكاسب كثيرة من اندامجها في الاقتصاد العالمى سواء توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع والخدمات كما ذكرنا سابقا. وهذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال السنوات الاخيرة. **(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى).**
- إن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو عامل رئيسى لتطوير التبادل التجاري على المدى الطويل، وكذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. وإن فعالية هذا الاندماج يتم قياسها من خلال التحسنات الظاهرة في تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.**(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية)**
- تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات خارجية كبيرة يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة، والمنظمات الدولية وما لها من آثار وانعكاسات متعددة على اقتصاديات هذه الدول. وفي ظل هذه الأسباب وغيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية في ظل هذه التحولات، وذلك من خلال قيام الاتحاد الجمركي في جانفي 2003 وبعدها السوق الخليجية المشتركة في نهاية سنة 2007. وهذا من شأنه

أن يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول ذات التقنية العالية المتقدمة والبلدان ن النامية وفي مختلف القطاعات . ويخفض المخاطر المرتبطة بالمشاريع المشتركة الأمر الذى يعزز هذا القطاع ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المشتركة . **(وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة)**

إذا فتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي ما هي إلا فرصة لبناء التكامل الاقتصادي بين دول المجلس،ومن أجل كسب رهان التحدى لا يعنى بها الدخول في معركة اقتصادية تحقق فيها نصرا، كما لا يعنى أن تتساوى اقتصادياتها بين لحظة وضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى، فمواجهة هذا الاندماج بعقلية ثورية إنقلابية لن يمكنها من كسب الرهان، ولكن الاندماج في الاقتصاد العالمي يحتاج أولا إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة وسريعة، ذات بعد إقليمي تحدد فيها أهدافا قابلة للتحقق، فالإندماج يشكل تحديا متعدد الأبعاد. وبما أنهم غير منتجين ولا فاعلين فيه إلا بأضيق الحدود. إذا فما عليها إلا النهوض بإمكانيتها الاقتصادية والبشرية لجعل وقع ومخاطر هذا الإندماج أقل خطرا عليها، ودول مجلس التعاون الخليجى قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر إن تمكنت من تفعيل مشاريعها الوحدوية السياسية والاقتصادية والنقدية بأسس جديدة ترتكز أكثر على اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ورؤى ذكية ومحكمة وذو بعد استراتيجي

5. قائمة المراجع :

1- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (1997)، سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة " الجات " وانعكاساته على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2012)، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية "، العدد الثالث.

3- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبى (2008)، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجى، بحوث اقتصادية عربية، العدد 43 .

4- بكادى مسعود (2015)، مؤشرات الإندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 3، العدد 1 .

5- التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (2011)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة)، تركيا

6- رجب يحي حلمى (1983)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية، دراسات قانونية، سياسية، اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت.

7- صندوق النقد العربي (2019)،ملامح الآداء الاقتصادي للدول العربية (2019 – 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع، أبو ظبي .

8- عبد الله فهد النفيسى (1983)، (مجلس التعاون الخليجى : الإطار السياسى والاستراتيجى)، مجلة الخليج العربى، العدد 1 .

9- عطية حسين أفندى عطية(1989)، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولى، مجلة التعاون، العدد 13 .

10- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الأمانة العامة- (2009)، المسيرة والإنجاز، مركز المعلومات، الطبعة الرابعة، الرياض .

11- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2013)، الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

12- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2016)، الكتاب الاحصائي السنوي 2014، العدد الأول

13- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2018)، الكتاب الاحصائي السنوي 2017، العدد 8 .

14- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2016)، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017.

15- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) (دون سنة نشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28) ,

16- نوازد عبد الرحمان الهيثى (2019)، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)، مجلة رؤى استراتيجية.

17- Blomstrom , M and Kokko (2003) , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden.

18- Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee(1998) , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?), journal of international Economics.

19- Micheal P Todaro(1994) , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman

20- Miles Kahler(1995) , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution .

21- R.lipsey (2000), the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER.

22- World Bank (1999) , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development (Washington , DC : Oxford University Press*).*

23- https://www.mubasher.info/news/3497947/ consulté le : 04/09/2020

24- https://www.mubasher.info/news/3497947/ consulté le : 04/09/2020